المجتمع المدني وآليات تفعيل التنمية السياسية في الجزائر

الدكتور : زوامبية عبد النور

أستاذ محاضر ب

جامعة الجلفة

مقدمة:

يثير موضوع المجتمع المدني في الجزائر العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع، كما يثير أيضا العديد من المشكلات على صعيد الدولة (السلطة الحاكمة) بأجهزتها وقوانينها وسياساتها في المجالات العديدة والمختلفة، فطبيعة الحركة وحدودها أمام المجتمع المدني تتحدد ملامحها من خلال تحديد أنماط العلاقة بين الدولة من جهة، والمؤسسات الاجتماعية من جهة أخرى .

لذلك، فإنه في هذا العنصر قد تم توظيف مفهوم تفعيل المجتمع المدني كآلية لتكريس التنمية السياسية في الجزائر، وذلك لما يلعبه هذا الأخير من أدوار مهمة في مجال التحديث، وكعامل أساسي في التغير الديمقراطي[1] تتمتع الساحة السياسية في الجزائر بوجود أساس سياسي قانوني يسمح بتكوين مؤسسات المجتمع المدني من نقابات مهنية وجمعيات واتحادات للطلاب والنساء وتنظيمات أخرى، غير أنها تبقى تعاني من إشكالية الفعالية، بمعنى دورها في تكريس العمل التنموي السياسي، ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي في الحياة السياسية والمجتمعية بوجه عام .

من هنا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه، هل يمتلك المجتمع المدني في الجزائر الفعالية والقدرة على تحريك مؤسساته وتنظيماته لإثبات إسهامه في ترسيخ أسس وأهداف التنمية السياسية والديمقراطية ؟ وما الذي يمنع المجتمع المدني في الجزائر من القيام بهذه الأهداف ؟ وما هي الآليات التي تمكنه من تحقيق فعاليته ؟.

1/حدود فاعلية المجتمع المدني في الجزائر

يراد للمجتمع المدني أن يقوم بوظائف أساسية ذات مضامين ديمقراطية من خلال الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية، وتجميع وتنمية المصالح، وتدريب القيادات، بالإضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية وإشاعة الثقافة المدنية، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز الحياة المدنية[2]، وبالتالي، فإن تفعيل وتنشيط دور المجتمع المدني يعني بث المزيد من روح المسؤولية عند الأفراد تجاه تقرير مصيرهم وعدم التسليم للدولة، بوصفها مركز (تكثيف القرار) المجتمعي، وتوحيده أو الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة، كما يعني إعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة والموارد الكافية من قبل الدولة أو من قبل أفراد المجتمع أنفسهم لمنظمات وهيئات المجتمع المدني .

ولكن ما تجدر الإشارة إليه بهذا الخصوص هو عدم إمكانية الحديث عن دور المجتمع المدني دون الحديث عن طبيعة العلاقة القائمة بينه وبين السلطة السياسية، هذه العلاقة التي تجسد معنى القدرة ومستوى الفاعلية وحدود الاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها بعيدا عن تدخل الدولة . فالنظم التسلطية تحرص على إخضاعها للرقابة والسيطرة، وبذلك تصبح عديمة الفاعلية[3].

لقد سيطرت الدولة على المجتمع في الجزائر، لذلك لم نعرف على حد تعبير "ألفرد ستيفان " في كتابة القيم (الدولة والمجتمع)، ما تسميه الأدبيات الاجتماعية الحديثة بالإدماجية المجتمعية (Social Corporatism)، التي تعمل على قيام وتأسيس مؤسسات وهيئات المجتمع المدني تلقائيا وباستقلال

عن الدولة والسلطة..."[4]، أي تحكم الدولة في إنشاء هذه، وعلى العكس من ذلك عرفنا " : إدماجية الدولةState Corporatism المؤسسات والهيئات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية "[5].

لقد استمرت السلطة في النهج نفسه، أي محاولة الاحتواء وخلقت تنظيمات متعددة، ونقابات ومنظمات وجمعيات بهدف تأطير المجتمع ومراقبة حركيته، واصطناع تعددية ملفقة تبرر استمرار خدمة مصالحها وسيطرتها. فكانت تتحرك بمختلف أجهزتها وقوتها للتدخل في الخريطة المجتمعية المعقدة لتعديل الوضع حسب مصالحها ولخلق التوازنات التي تراها ضرورية، وذلك بهدف التحكم في مسار التطور السياسي للمجتمع وتكريس هيمنة مستمرة ومتجددة . وتتمثل هذه الهيمنة المتجددة في أسلوب جديد تنتهجه السلطات مع مكونات المجتمع المدني - خاصة بعد أزمة 1992 -، حيث تتجه إلى تغليب طابع التفاوض، ولو بهدف الاحتواء بدل الطابع القمعي . وتمارس السلطة الضغط على القوى السياسية والنقابية والجمعوية بأساليب جديدة،أهمها إنشاء هيئات أخرى منافسة، وتوجيه وسائل الإعلام الرسمية وصحف قريبة من السلطة للقيام بحملات قصد خدمة الأهداف التي تتوخاها السلطة.

إن مشكلة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة تعتبر من العوامل التي تحد من فاعليته وتعرقل عملية بنائه، هذا بالنسبة (للمجتمع المدني)، أما بالنسبة لنمط التنمية عموما و(التنمية السياسية خصوصا) خصوصا فإنها ترتبط أساسا بطبيعة السلطة القائمة وأساسها الاجتماعي، وبطبيعة القوى المسيطرة على جهاز الدولة . فالتجارب التنموية التي اتخذها النظام السياسي في الجزائر - كباقي الأنظمة العربية وأنظمة العالم الثالث - لم تعكس في الحقيقة إلا طبيعة التحالفات السياسية التي فرضت سيطرتها على جهاز الدولة ، وبالتالي على المجتمع[6]، وهذا معناه الفشل في معالجة الأزمات المختلفة(كأزمة التوزيع، وأزمة الشرعية، وأزمة الهوية).

من بين العوامل أيضا التي أعاقت تشكل مجتمع مدني حقيقي في الجزائر، نذكر الظروف الاقتصادية التي ترتبط أساسا بنمط التنمية السائد (Distribution Crisis)• وبروز ما يسمى بالأزمة التوزيعية وبطبيعة السلطة القائمة. فبالرغم من تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية والاتجاه نحو القطاع الخاص الذي يسمح بقيام مجتمع مدني أكثر فعالية واستقلالية[7]، إلا أنها لم تغير من الأوضاع لصالح الطبقة العاملة إلى الحد الذي يجعل منها قوة اجتماعية، بقدر ما أدى إلى زيادة سيطرة السلطة على دواليب الاقتصاد من جهة وإلى تغييب المجتمع المدني من جهة ثانية .

كما أن السلطة مارست سياسة التغييب المتواصل لمؤسسات المجتمع المدني، وتجاوز الهيئات السياسية والحقوقية، بل وحتى المؤسسات المنتخبة، والتعامل بصفة مباشرة مع المجتمع، وذلك لأهداف أساسية ثلاث هي :

- التحكم في تطور المجتمع المدني واحتواؤه.
- سحب البساط من تحت أرجل أحزاب المعارضة.
- معالجة بعض القضايا الشائكة مباشرة من طرف أجهزة الدولة وتجاوز المؤسسات الوسيطة[8].

وفي هذا الشأن يرى "عبد الحميد مهري" أن التغيير يحدث بالاعتماد على القوى التي يفرزها المجتمع والتعامل معها بدلا من تغييبها وإقصائها [9].

ويلاحظ هنا أن اعتماد الدولة على تأييد الجيش• قد ساهم في إضعاف فاعلية المجتمع المدني، فتطور هذه الظاهرة (كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث) حال دون تكوين مجتمع مدني حقيقي وفعال، يهدف إلى تنمية المجتمع ورفع مستوى الأداء السياسي، وتطوير

مؤسسات الدولة التي تعمل بدورها على تحقيق البرامج الإصلاحية التنموية وحماية النظام[10].

إن دراسة النظام السياسي في الجزائر، وخاصة توازنات القوى داخله، وتفحص أهم الأحداث يبين أن المؤسسة العسكرية هي أساس الحكم في الجزائر، أو على الأقل صاحبة الكفة الأثقل في ميزان الحكم الجزائري . فقد قامت بدور أساسي وفعال في الحياة السياسية وفي تقويض فاعلية المجتمع المدني، فغالبا ما تساهم المؤسسة العسكرية في صياغة القرارات التي تتصل بها، وأحيانا تتعدى ذلك إلى المساهمة الفاعلة في تحديد السياسات الوطنية بمجملها، وقد يصل الأمر إلى فرض الطرق التي يتعين أن تشتغل وفقها الحكومة[11].

لذا يمكن القول أنه نظرا لنجاح السلطة في أحكام قبضتها على مختلف قوى المجتمع المدني، ونظرا لضخامة أجهزة القمع والقهر التي تحميها، وعدم وجود الأطر السياسية والقانونية والاجتماعية التي تمثل مجالا ملائما لتدعيم وتنمية المجتمع المدني[12]، ونظرا لتشتت قوى المجتمع المدني وعدم امتلاكها للقدرة على طرح بدائل، فإنه لا مجال للحديث عن مجتمع مدني يتمتع بمستوى من الفاعلية تمكنه من اكتساب الأهلية الكاملة في رفد عملية التنمية السياسية .

لقد أصبح اليوم المجتمع المدني يؤدي دورا أكثر أهمية من أي وقت مضى في أنماط الإدارة والحكم والتنمية، ورغم ذلك فإن الأطر المعرفية المتعلقة بالدولة والمجتمع المدني تبقى وظيفيا جد محدودة ، بل أكثر من ذلك، حيث تبقى الفرص الممنوحة للفواعل قصد التجمع ومناقشة المسائل التي تعنيها، والتفكير في وضعية المجتمع المدني والتحديات التي تواجهه محدودة كذلك .

وعليه فإن الأهداف المميزة لمؤشر المجتمع المدني يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- تنمية المعارف، والنظر في طبيعة وحالة المجتمع المدني .

-منح سلطة أكثر أهمية لفواعل المجتمع المدني لتسهيل الحوار والممارسة الجماعية والتحضير لوضع شبكات قيد التنفيذ.

2/تفعيل التعددية

تعتبر التعددية من الآليات المهمة الواجب توافرها في الدول التي تسعى إلى تجاوز تخلفها السياسي، فالممارسة الديمقراطية تقتضي تمكين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية من التعبير السياسي الرسمي، فمن هذا المنطلق تتمكن منظمات المجتمع المدني من تحمل مسؤوليتها في الإصلاح السياسي والاجتماعي عندما تتوفر القاعدة التعددية في الممارسة.

إذا كان يتعين على النظم الحاكمة أن تعيد النظر في سياساتها التنموية وممارساتها فمن الضروري العمل من أجل تثبيت وتدعيم عمليات الانتقال نحو التعددية السياسية، وذلك يتجسد في حق القوى المعبرة عن التعدد، وتشكيل الأحزاب والحركات السياسية وجماعات المصالح وقوى الضغط، للتعبير عن آرائها والدفاع عن مصالحها بشكل علني سلمي مشروع يكفله الدستور، وهذه ميزة النظام الديمقراطي من حيث أنه نظام واقعي لا يتعالى على حقائق التركيبة الاجتماعية، بل يعترف بالواقع ويتعامل معه سعيا إلى تطويره، وبذلك يتغلب على مخاطر تفكيك المجتمع [13] .

من خلال دراسة تجربة التعددية في الجزائر إلى غاية 1999 يتضح لنا أنها مرت بثلاث مراحل متتالية :

المرحلة الأولى 1989-1991: تميزت بحداثة التجربة لدرجة لا يمكن الفصل فيها -بموضوعية - بنجاح أو فشل التعددية، رغم ما تميزت به من فسح المجال للمعارضة واحترام الحريات.

المرحلة الثانية1991-1995: توضحت من خلالها معالم التعددية وأصبحت بعض القوى تؤدي بعض الوظائف التي يتطلبها نظام التعددية .

المرحلة الثالثة1995-1999: تمت فيها مجموعة من التعديلات في الأطر القانونية، وتمت سلسلة من المشاورات بين مختلف الفعاليات حول الأزمة، وهو ما يبين إيجابيات الحوار في الأنظمة التعددية.

إن تتبع هذه المراحل التي مرت بها التعددية السياسية، تسمح بالوصول إلى النقاط التالية :

- أن التعديلات والإجراءات التي اتخذت لإحداث مجتمع مدني فعال كانت إجراءات وقرارات فوقية بدون أية دراسة . وبلا خلفية مجتمعية تعبر فعلا عن الرغبة والاستعداد لإنشاء مجتمع مدني حقيقي قادر على احتضان الديمقراطية ودعمها وحمايتها من تجاوزات النظام، خاصة وأن المؤسسات الرسمية أصبحت مهمتها إنتاج السيطرة بأية وسيلة في ظل احتكار الدولة للمجال السياسي[14].

- أن تجربة التعددية في الجزائر أفرزت تعددية سياسية سلبية وشكلية لا تخدم التنمية السياسية أصلا، مما ساعد النظام على إعادة هيكلة ذاته، والاستمرار في احتكار السلطة السياسية، في ظل غياب معارضة حقيقية تسمح بتقديم البديل وتجبر النظام على العمل الديمقراطي. هذا الوضع المزيف للتعددية والمجتمع المدني والمعارضة يسميه "زارتمان" الأدوار التكميلية بين النظام والمعارضة،وهذا لا يعني أن المعارضة لعبة في يد الحكومة، ولكن هذه التعددية الخاضعة للسيطرة لا تعطي المعارضة فرصة تناوب ديمقراطي، ويرى أن كل طرف يعلم حدود دوره، وهكذا يمكن تفسير الاستقرار الظاهري في الوطن العربي عموما. فالمعارضة تدرك ضعف صلتها بالجماهير وحجم قدراتها، لذلك رضيت بالعمل ضمن الشروط والمواصفات التي وضعتها الحكومة[15].

إذا، فالتعددية السياسية بهذا الشكل القائم على الممارسة الشكلية، في إطار دولة ضعيفة وهشة وتسلطية وفاقدة للشرعية، لا تؤدي إلا إلى الزيادة في تغريب المواطن وعزوفه عن المشاركة في صنع القرار، وإلى تكريس هيمنة الدولة وتغييب للمجتمع المدني، وعليه فإن تحقيق فعالية التعددية تتطلب توفر ما يلي :

- القبول بالتنوع والتعدد من طرف السلطة، مع عدم احتكارها، والقبول بمبدأ التداول على السلطة سلميا[16] وهذا لا يكون إلا بعد إعادة بناء ميزان قوى جديد بين السلطة والمجتمع المدني يشعر فيه النظام أنه فعلا في حاجة إلى عقد جديد مع المجتمع المدني .

- قيام مؤسسات المجتمع المدني بإعادة بناء تنظيماتها ومؤسساتها على أسس جديدة، بحيث تتم مواجهة بعض السلبيات مثل : الافتقار إلى الديمقراطية الداخلية والتقوقع في أطر نخبوية ضيقة وكثرة الصراعات الداخلية[17].

- إعادة النظر في الأطر القانونية والمؤسسية، لتصبح ملائمة لتفعيل التعددية وإعطائها الضمانات اللازمة لحركتها . فالإطار القانوني وثيق الارتباط بموضوع المجتمع المدني فهو الذي ينظم العلاقة بينه وبين الدولة ويضبطها[18].

3/تفعيل الاتصال

يلعب نظام الاتصال دورا مهما في العمليات السياسية، إذ لا يمكن تصور قرار سياسي لا يلعب فيه الاتصال دورا مهما، بحكم الوظائف والأدوار الحيوية التي يقوم بها داخل المجال السياسي . فالعلاقة بين عملية الاتصال والعملية السياسية هي علاقة جدلية تبادلية التأثير، ويمكن أن يتضح دوره في العملية السياسية بشكل محسوس في ضوء الاعتبارات الآتية :

- للاتصال دور بارز في فهم الأفعال التي تشكل العملية السياسية .

- إن عملية الاتصال تقوم بدور فاعل في بلورة توجهات الصفوة الحاكمة .

- للاتصال دور مهم في تعزيز مناقشة القضايا العامة .

- الاتصال يساعد على ممارسة العمل السياسي بقدر كبير من الرشد والعقلانية .

- يمكن لعملية الاتصال أن تساعد كثيرا في تجنب الاحتمالات الخطأ في تفسير الأحداث والمواقف،وذلك عن طريق ما تنقله إلى المجتمع من معايير للتحليل السياسي، وما تحدده من مؤشرات ملائمة لهذا التحليل [19].

إن الاتصال يمثل بوجه عام ميكانيزما مهما وحيويا بالنسبة للمجتمع بعامة والبناء السياسي والنظام السياسي بوجه خاص، لما ينطوي عليه من إمكانات وقدرات يمكن الاستناد إليها في تدعيم النظام الاجتماعي والسياسي القائم والحفاظ عليه، أو في تطوير أو استحداث نظام أكثر عصرية وتطورا، مما يساعد في تفعيل جهود التنمية الشاملة عموما والتنمية السياسية بوجه خاص[20]. لأن التنمية السياسية هي التي تحدث منظومة تغييرات جوهرية : بنائية ووظيفية وثقافية في البناء السياسي للمجتمع، وتنصب هذه التغييرات بشكل أساسي على كل من البيئة المادية والثقافية للنظام السياسي من ناحية، وقدرات هذا النظام ووظائفه أيضا .

وحتى تتحقق هذه التغييرات يقتضي الأمر ضرورة تطوير وعي الأفراد وتنميتهم والارتقاء بقدراتهم السياسية من ناحية، وتكثيف - وزيادة - حجم الجهود اللازمة لتحقيق قدر مناسب من النضج في قدرات النظام السياسي ووظائفه من ناحية أخرى . إن هذه الأمور جميعا ترتبط بعملية الاتصال ولا يمكن أن تتم بمعزل عنها أو دون الاعتماد عليها لما تنطوي عليه من قدرة في إحداث التعبئة الاجتماعية اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة من عملية التنمية وغاياتها[21].

وفي إطار العلاقة الجوهرية بين العملية الاتصالية والعملية السياسية يرى لوسيان باي أنها تتشكل على أساس قيام الممارسة السياسية على القوة، وبالتالي ،فإن رغبات من يمتلكون القوة - حسب باي- لا بد أن تنتقل إلى من يتوقعون أنهم سيستجيبون لها (الجماهير)، فإذا كانت الممارسة السياسية تقوم على المشاركة - بدل القوة - فإن ذلك يعني إيجاد القنوات التي تنقل مصالح المواطنين ومطالبهم إلى صانعي القرار[22].

إلا أن النظام السياسي في الجزائر أثناء فترة 1989-2004 قد أغلق مجمل قنوات الاتصال بينه وبين الجماهير، ولم يعد يتفاعل مع محيطه الاجتماعي والسياسي[23]، وهذا ما انعكس على فعالية المجتمع المدني واستقلاليته . وقد تم خرق مجمل حدود التفاعل بين النظام الاتصالي والنظام السياسي من طرف هذا الأخير- بامتلاكه القوة المادية والسلطة القهرية-[24]، واحتكاره لوسائل الإعلام لتكون أداة لضبط وتكييف الاتجاهات السياسية للمواطنين[25].

لقد قام النظام السياسي في ظل رحلة البحث عن الشرعية التي يبرز غيابها (في حالة عدم الاستقرار، والتدهور المؤسساتي) باستعمال وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية بما يتفق مع توجهاته وأفكاره، حيث اقتصرت وظيفتها على تبرير مواقف السلطة وإيصال خطاب القمة على القاعدة[26].

و في ظل ذلك فقد أصبح من الصعوبة ترسيخ التقاليد الديمقراطية التي تقوم على أساس قبول الحوار واحترام الرأي المخالف، وعدم إتاحة الفرصة أمام التعددية السياسية، وتشجيع المشاركة السياسية والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان.

لذا، لاكتساب نظام الاتصال فاعليته، وجعله يتحرر من قيود السلطة، وتمكينه من القيام بدوره الحقيقي المحايد والنزيه خدمة للديمقراطية وحماية

لحقوق الإنسان وتفعيلا للمجتمع المدني، يجب تحقيق استقلاليته من خلال :

- استقلالية الملكية : حق الجميع في تأسيس وإدارة المؤسسات الإعلامية المستقلة دون ضغط وإكراه بما يضمن استمراراها عبر تحويل ذاتي يعتمد على السوق والمنافسة .

- حرية العاملين : حق المحررين والكتاب في التعبير عن آرائهم بكامل الحرية دون تدخل المالكين وهذا يعني استقلالية هيئة التحرير عن الإدارة الحكومية .

- الحرية المهنية الفردية : التزام العاملين في المؤسسات الإعلامية بالمهنية التي تلزمهم بالنزاهة والصدق في تحرير ونشر الخبر الصادق والكلمة الحرة النزيهة المحايدة بأمانة .

- ضمانات تشريعية : ضرورة وجود قوانين وتشريعات تضمن حماية الصحفيين واستقلالهم وحقهم في الكشف والمتابعة دون حدود فيما يخص حماية مصلحة المواطنين وحرياتهم وحقوق وتطور واستقلال الوطن وحريته ونموه[27].

خلاصة القول، حتى يكون نظام الاتصال والإعلام مكرسا ومدعما لاستقلالية المجتمع المدني، يجب أن يتم منح أفراد المجتمع هذا الحق، وتيسير انتفاعهم على نطاق واسع بهذه الوسائل التي تستطيع أن تجعلهم أكثر ميلا للمشاركة السياسية وأكثر فاعلية في المجتمع المدني، وبالتالي أكثر مساهمة في عملية التنمية السياسية .

3/ضمان حقوق الإنسان

إن ضمان الحقوق والحريات الأساسية، تعد من مستلزمات تطوير وتفعيل المجتمع المدني، فلا يمكن تصور استقلاليته وفعاليته في نظام تسلطي لا يضمن حقوق وحريات المواطن وإمكانيات ممارستها .

ولعل أهم العوامل والأسباب التي أدت إلىخيبة الأمل في التجارب التنموية التحديثية التي عرفتها العديد من الدول المستضعفة، ومن بينها الجزائر، يعود إلى كون قوانين حقوق الإنسان لم تكن مستوفية لمتطلبات الدولة القانونية، التي تضمن في ظلها حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع العلم أنه في هذه الفترة بالذات تعاظم اهتمام الرأي العام العالمي بهذه القضايا [28].

لقد حرصت الجزائر على الانضمام والتوقيع على الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان،بغية ترسيخ دولة القانون والديمقراطية التعددية، والنهوض بها وحمايتها، وبناء على هذه الالتزامات فقد عملت السلطات الجزائرية على تفعيل ذلك في دساتيرها الوطنية خاصة دستوري 1989 و1996، لكن هذا لم يمنع من وجود بعض صور الانتهاكات الخطيرة على ممارسة الحريات الأساسية للمواطن التي نصت عليها مختلف المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي ينص عليها الدستور . والسؤال المطروح هنا: ما هي صور هذه الانتهاكات ؟ وما هي الآليات الكفيلة بتفعيل وضمان حقوق الإنسان في الجزائر ؟

إن انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر برز بقوة منذ توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 وشغور المؤسسات الرسمية للحكم، حيث تشكل مجلس رئاسي بدلا من رئيس الجمهورية المستقيل، وحل المجلس الشعبي الوطني الذي عوض بالمجلس الاستشاري، مما أسفر عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وبشكل لم تعهده البلاد من قبل، وسيتم تناول هذه الانتهاكات كما يلي:

- **انتهاكات الحقوق والحريات المتعلقة بشخصية الفرد** : بالنسبة للحق الأساسي (المؤسس) الذي ترتبط به بقية الحقوق (الحق في الحياة)، فقد شهدت الساحة الجزائرية انتهاكات لا نظير لها، حيث تعرض الأشخاص للاغتيالات فرديا وجماعيا، وبلغت الانتهاكات ذروتها في النصف الثاني من سنة 1997 وسنة 1998.

- انتهاكات الحقوق والحريات الخاصة بفكر الإنسان: هذه الحقوق التي تشمل "حرية العقيدة، العبادة، وحرية الرأي، وتكوين الجمعيات "تأثرت بشكل واضح وخاصة في وقت حالة الطوارئ وتكاثر العمل الارهابي بدون مراعاة للحريات والاجتماعات المرتبطة أساسا بفعالية المجتمع المدني .

- انتهاكات الحقوق والحريات المتصلة بنشاط الأفراد : وهي الحق في العمل وحق الملكية والحق في الصحة إن هذه الحقوق لم تتأسس بسبب انتهاكات الحقوق السابقة .

- انتهاكات متعلقة بعمل القضاء : أهمها الاحتجاز الإداري الذي شهدته الجزائر إثر توقيف المسار الانتخابي(ويعني الحد من حرية المواطن لفترة محدودة)،

إضافة إلى الاعتقال والحبس، وعدم توفر شروط المحاكمة العادلة التي تكفلها دولة الحق والقانون، إضافة إلى حالات الاختفاء (المختطفين /المفقودين)[29].

- انتهاكات تتعلق بالنشاط السياسي والعمل الانتخابي: شهدت الجزائر في هذه الفترة عدة مواعيد انتخابية، شهدت كلها انتهاكات سافرة، بدءا بتوقيف المسار الانتخابي1992، ثم تزوير النتائج وتضخيمها في الانتخابات الرئاسية (1995) والانتخابات التشريعية ثم البلدية 1997، وانسحاب المرشحين بسبب عدم النزاهة والحياد وعدم الشفافية في انتخابات الرئاسة 1999.

4/تفعيل دور النخبة السياسية :

يشير مفهوم النخبة إلى الأفراد الذين يشغلون مراكز في السلطة، والذين لديهم من القوة ومن التأثير السياسي الذي يمكنهم اتخاذ قرارات استراتيجية أو يساهموا في صنع القرار على المستوى الوطني، أو يساهموا في تعريف القيم والأعراف السياسية، ولديهم القدرة المباشرة بالتأثير على مجرى الحياة السياسية. إن مصطلح النخبة السياسية " يستخدم أحيانا ليعبر عن الطبقة السياسية كما يميل إلى ذلك "موسكا (C.Moska)، أو الطبقة الحاكمة" .

إن التلازم الوثيق بين المجتمع المدني والنخبة السياسية يدفعنا للتساؤل حول مدى إمكانية اعتبار المجتمع المدني هو شكل من أشكال إنتاج النخبة ؟، وهل يمكن اعتبار نجاح التنمية السياسية من خلال دور النخبة في تفعيل المجتمع المدني ؟

لقد أدت التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي والإقليمي إلى خلق اتجاهات سياسية واقتصادية جديدة، من خلال ظهور جيل جديد قد يكون السبب في تغيير شبه كامل في القيادات وتوسعا كبيرا في مستوى النخبة وتحولات في الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة، وبرزت بوضوح النخب والقيادات الجديدة المتواجدة ضمن الأسر الحاكمة البيروقراطية،الجيش، الإعلام وحتى مؤسسات المجتمع المدني.

لقد شهدت الجزائر كثيرا من التغيرات خلال الفترة الماضية وخاصة منذ أكتوبر 1988، وتشمل هذه التغيرات مجالات عديدة سياسية اقتصادية واجتماعية في تجاه مختلف التوجهات التي سادت منذ الاستقلال.

ويعتبر الاتجاه إلى إقرار التعددية السياسية أحد أهم التطورات الجديدة على النظام السياسي الجزائري، وهو تطور يتواكب مع ظاهرة أخذت بالانتشار في العالم العربي، بل وتتجاوزه لتكتسب طابعا عالميا.

لقد ظلت العلاقة بين النخب المكونة للنظام السياسي الجزائري، والعلاقات الاجتماعية والسياسية التي تحد من سلطة الدولة تؤدي إلى مخاوف سياسية من احتمال عدم الاستجابة إلى المطالب الشعبية، فلا تجد النخبة الحاكمة ما تواجه به هذه المطالب الشعبية التي عادة ما ينتج عنها توترات جديدة تؤدي

إلى توترات في شكل مواجهات سياسية، وينتهي الأمر بالإمعان للقمع.

إن الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر من خلال "التعددية السياسية " حمل معه انتشارا واسعا للحركات والمنظمات بمشارب مختلفة، وتوزعت اهتماماتها عبر مستويات عدة . وفي ظل الصراع الذي ساد المجتمع السياسي وعرفته النخبة السياسية الجزائرية،تبنت أغلب مؤسسات المجتمع المدني خطابا سياسيا وتوزعت على الخريطة الحزبية أو التحقت بالسلطة. فالنخبة السياسية عملت على ظهور المزيد من المؤسسات والجمعيات التابعة للمجتمع المدني، وتفعيل دورها في الحياة السياسية بغريزة سياسية كبيرة تغذيها خلفيات فكرية وإيديولوجية معينة.

إن عجز النخبة في الجزائر على القيام بدورها ساهم في انفجار الوضع، والانسداد السياسي والإخفاق الجماعي، وظل الوصول إلى تحقيق الديمقراطية في صورتها السياسية أمرا بعيدا في ضوء المعطيات المتحكمة في العلاقة بين المجتمع المدني والنخبة، والدليل على ذلك عدم القدرة على مسايرة متطلبات المجتمع وحاجاته، بسب فقدان هذه النخب للأدوار والوظائف الاجتماعية المنوطة بها، والتي تعبر عن مسار تاريخي لا يقبل بالمراجعة والنقد في مسألة الوضع الاجتماعي والسياسي،من خلال مواقفها الواضحة في الإصلاح السياسي والدستوري الذي هو مطلب متزايد[30] لأجل تحقيق التنمية السياسية .

ولعل أول متطلبات إعادة صياغة دور النخب، هو الاستناد إلى قاعدة حقوقية للشرعية السياسية للحكم، تبتعد عن مبدأ القوة في السياسة الداخلية والاقتصار عليه فقط في مواجهة الخارج . أيضا فإن المطلوب هو استبدال معيار الولاء المطلق للنخبة بالولاء للوطن، وعدم الخلط بينهما، فهذا التغيير في حد ذاته كفيل بتغيير العلاقة بين النخب الحاكمة ومن تمارس عليهم سلطتها السياسية . وهذا يوصلنا إلى تغيير آخر ضروري ولازم وهو مفيد للنخب الحاكمة قبل غيرها. هذا التغيير يتطلب استبدال تعبير (الرعية) بالمواطنين، حيث يعبر ذلك عن نهج مختلف في النظر إلى الشعب، ويعني إعادة صياغة العلاقة من جديد بين الدولة والمجتمع المدني .

إن كل هذه العوامل التي تم ذكرها) التعددية،الاتصال، حقوق الإنسان، النخبة السياسية) تعد المقدمات الأساسية المهدة لتفعيل المجتمع المدني، وبالتالي شعور المواطن بمواطنته وبانتمائه وبولائه للمجتمع وللنظام السياسي، وهذا ما يؤدي إلى انتشار روح المشاركة والعطاء والتضحية بين المواطنين، ومن ثم تهيئة البيئة الملائمة لتعميق البديل التنموي والسياسي المستديم والمتوازن الذي يتيح فرص لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار والأمن داخل المجتمع بوجه عام .

إلا أن الجزائر وكما يقول " هانسبيتر ماتيس " لا تمتلك أي استراتيجية للتفاعل والتعاون بين المجتمع المدني والسلطة فيما يتعلق بمعالجة قضية الاستقرار السياسي[1]، وهذا ما يتأكد في ظل عدم تطور أو تحسن على صعيد " قوانين الجمعيات والنقابات " لأن تطورها سيعني المزيد من المطالب ومزيد من التهافت نحو الديمقراطية[2]، وأيضا فيما يخص استمرار سياسات السلطة وهيمنتها على الساحة وعدم فتح المجال لفعاليات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي وتفعيل ثقافة السلم والأمن والدليل على ذلك الاستمرار في

---

1 - هانسبيتر ماتيس، "مكافحة الارهاب أنظمة عربية تخشى مكافحة الارهاب، (ترجمة : شيرين حامد فهمي)" نقلا عن موقع:، http://www.islamonline.net/arabic/polities/2005/05/article07.shtml، يوم 2011/06/10، على الساعة 21.30.

2 - نفس المرجع الآنف الذكر.

تطبيق حالة الطوارئ وفي السياسات والإجراءات التي يغلب عليها الطابع التسلطي/ الاستبدادي، لأجل تحقيق غايات وأهداف كما يقول " حسنين توفيق إبراهيم " تخدم تمكين النظام من الاستمرار في السلطة [1].

وباختصار، يمكن القول بأن المجتمع المدني في الجزائر لم يساهم في تجاوز أزمة الاستقرار السياسي، نظرا لطبيعة السلطة وسياساتها من جهة، ونظرا لهشاشة بنيته التنظيمية وتشرذمها وعدم امتلاك منظماته لاستراتيجيات واضحة من أجل إرساء " الثقافة المدنية" وتفعيلها،و فرضها على النظام السياسي.

وخلاصة القول، فإن تفعيل الجانب الإيجابي من المجتمع المدني : مؤسساته وحركاته، يتطلب قدرا عاليا من الوعي الاجتماعي والسياسي ، وسوف يؤدي زخم الإصلاح السياسي والتحديات التنموية السياسية بالضرورة إلى مزيد من هذا الوعي، بالرغم من حالة الجمود السائدة.

---

[1] - جين سعيد المقدسي،**المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي** . بيروت: مؤسسة فريدريتش آيبرت، 2004، ص 10.

[2] - عمر جمعة عمران العبيدي، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"، نقلا عن موقع: www.annaba.org، يوم 2011/07/20، على الساعة 14.30.

[3] - حسنين توفيق إبراهيم،**بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية في المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**.بيروت: بدون دار نشر، أفريل 2004، ص 697

[4] - أحمد ثابت،" التعددية السياسية في الوطن العربي "، **المستقبل العربي**، العدد 155 (جانفي 1992)، ص 19.

[5] - نفس المرجع ونفس الصفحة.

---

[1] - إبراهيم، المرجع السابق، ص 196

[6] - بومدين طاشمة، " مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992" **رسالة ماجستير**، نوقشت بقسم العلوم السياسية، دراسة غير منشورة، 2000، ص 181

• - الأزمة التوزيعية تعتبر من أزمات التنمية السياسية التي حددها لوسيان باي

[7] - إبراهيم، مرجع السابق، ص 710

[8] - يونس مجاهد، " المجتمع المدني والتجربة المغربية " ورقة مقدمة الى مؤتمر : المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت: تجمعات اللبنانيات ومؤسسة فريد ريتش أيبرت، أيام 18-20 أفريل 2004، ص 92.

[9] - طاشمة، مرجع سابق، ص 182

• - الظاهرة العسكرية: يعتبر أموس برلموتر من بين أبرز ين في هذا المجال، وهو يطلق على ظاهرة العسكر الدولة البريتورية، وهي الدولة التي تعتبر فيها الجيوش المصدر الوحيد للتأييد السياسي والشرعية . أما جون ماينو فحاول تقديم تصور متكامل عن علاقة الجيش بالسلطة المدنية، فهو يميز بين ثلاثة أنماط من العلاقات، فهناك النمط الذي يكون فيه الجيش أداة للسلطة السياسية، وهناك النمط الذي يكون فيه الجيش متغيرا هاما في اتخاذ القرارات الحكومية، أما النمط الثالث فيكون فيه الجيش العنصر الموجه والمتحكم في العملية السياسية برمتها .

[10] - طاشمة، مرجع سابق، ص 182

[11] - زمام، مرجع سابق، ص 276

[12] - إبراهيم، القوى السياسية والتنمية،مرجع سابق، ص 713

[13] - علي خليفة الكواري، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط1، بيروت: م د وع،2000، ص 55

[14] - طاشمة، مرجع سابق، ص 186،187

[15] - حيدر إبراهيم علي، " المجتمع المدني في مصر والسودان "، ورقة مقدمة الى : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 521، 522.

[16] - الكواري، مرجع سابق، ص 55

[17] - ابراهيم، مرجع سابق، ص 714

[18] - نفس المرجع ونفس الصفحة.

[19] - الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي : الأدوات والآليات**، مرجع سابق،ص 100، 102.

[20] - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 102.

[21] - نفس المرجع الآنف الذكر،، ص 103

[22] - سعيدات الحاج عيسى، "العلاقة بين السلطة السياسية والإعلامية في الجزائر" رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، نوقشت بجامعة الجزائر، 2001، ص 71، 72.

[23] - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 72.

[24] - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 71.

[25] - حياة قزادري، " علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية " رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، نوقشت بجامعة الجزائر، 2001، ص 68، 69.

[26] - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 67.

[27] - عدنان الصباح، " الإعلام ودور المنظمات غير الحكومية في تطبيق وحماية حقوق الإنسان "، نقلا عن موقع :

>

http://www.kefaya.org/enough/041230adnansabah.ht

m>،يوم 2012/05/23،على الساعة 21.30.

[28] - طاشمة، مرجع سابق، ص 191

[29] - المرصد الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي، 1993، ص 26

[30] - هاني نسيرة، " المجتمع المدني والأنتلجنسيا العربية "، **مجلة رواق عربي**، العدد (18) السنة الخامسة 2000، ص 97.